

## اتفاقات عرفات - رابين ومصير منظمة التحرير الفلسطينية

### شفيق الحوت\*

منذ توقيع الاتفاق المسمى "إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني: اتفاق غزة - أريحا أولاً"، تتلاحق التطورات بوتيرة متسارعة، سواء بالنسبة إلى ما يجري الاتفاق عليه فوق الورق، أو إلى ما تعكسه هذه الاتفاقات على الأرض من متغيرات، سرعان ما تتحول إلى وقائع جديدة، يستحيل تجاهلها أو عدم التعامل مع إفرازاتها. من موقع المعارضة لاتفاق "الإعلان" المذكور أعلاه، وما ترتب عنه من اتفاقات، فإنني أعترف بأن المسألة قد تجاوزت حدود المساجلات النظرية، ولم يعد في قدرة المواقف اللفظية المعارضة وحدها أن توقف هذا المسار التفاوضي، أو أن تصححه، أو أن تحسّن شروطه لتفادي مزيد من التنازلات. ومن موقع التجربة الطويلة، أضم صوتي إلى أصوات الكثيرين ممن قطعوا الشك باليقين في أن أي أمل بإصلاح القيادة الفلسطينية الراهنة هو ضرب من الوهم. بل أذهب إلى أبعد من ذلك لأعرب عن الشك في أي أمل بقدرة الفصائل الفلسطينية المعارضة على أن تكون القيادة البديلة، من دون أن تعمل على تطوير ذواتها وأنماط سلوكها، وكذلك على استقطاب الكثير ممن زالوا خارج دائرة العمل السياسي. فنحن أمام مسار لا مفر من مجابته وصدّه بفكر وتنظيم جديدين، حتى يستقيم توجهه المبدئي باعتراف إسرائيلي - أميركي لا لبس فيه، بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقوقه في العودة والاستقلال والسيادة الوطنية. وأي ادعاء بأن التمسك بهذا الموقف يعني التصدي لعملية السلام، ليس إلا من قبيل التهويل الإعلامي والنفاق السياسي، اللذين يتجاهلان العلاقة الجدلية بين العدالة والسلام.

---

\* عضو اللجنة التنفيذية المستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومدير مكتب المنظمة في بيروت المستقل.

ويبقى السؤال: "كيف" نواجه هذا المسار ونصده للحيلولة دون تمرير هذا المشروع الصهيوني الجديد الذي تجاوز في مطامعه "إسرائيل الكبرى" إلى "إسرائيل العظمى"؟ إن أخطر ما في هذا المشروع الصهيوني الذي أخذت مقدماته تظهر، هو أن الحدود الإسرائيلية ستصبح "آفاق الوطن العربي" لا "خطوط وقف إطلاق النار" في فلسطين المحتلة. وأما أولى أولوياته، فهي إلغاء الهويتين الفلسطينية والعربية واحتواءهما فيما يسمى "الهوية الشرق الأوسطية".

ومن المؤكد أن مثل هذا السؤال ليس موجهاً حصراً إلى "الفلسطيني" وحده؛ فالمسؤولية قومية والمهمة قومية، إن لم يكن في سبيل التضامن مع فلسطين وشعبها، كما كنا نردد في الماضي، فمن أجل الدفاع عن كل قطر عربي وشعبه مما تهددنا إسرائيل به في الحاضر.

غير أن أقدار الفلسطيني، بحكم هويته الوطنية ومعاناته شرور المشروع الصهيوني، شاءت له أن يبقى باستمرار مرشحاً لتحمل أدوار ريادية وطيوعية في عملية الصراع المستمرة ضد هذا المشروع؛ خصوصاً أن ما لفلسطين من مكانة خاصة في نفوس العرب والمسلمين تجل للصوت الفلسطيني صدى مميزاً وأثراً خاصاً. فالتحرك الفلسطيني كان في الماضي، ولا يزال حتى الآن، نقطة البدء للتحرک القومي المطلوب. ومن هنا يحاول هذا المقال طرح مشروع لهذا التحرك، انطلاقاً من مسألة ملحّة وقادرة على استقطاب أكبر عدد من الفلسطينيين الوطنيين، يكون البحث فيها والبت بشأنها أفضل المداخل لتأسيس حركة معارضة فاعلة ومقنعة وقادرة على مجابهة القيادة الراهنة ومنهجها المفروض والمرفوض.

تتناول هذه المسألة مصير منظمة التحرير الفلسطينية بعد تبادل رسائل الاعتراف بين ياسر عرفات وبيتسحاق رابين، وبعد توقيع اتفاق "الإعلان الإسرائيلي - الفلسطيني"، وما تبعه من اتفاقات، وصولاً إلى اتفاق الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٤ الذي كشف بعض ما كان مخبأً من فصول التآمر على هذه المنظمة.

وعلاوة على أهمية هذه المسألة في حد ذاتها، باعتبارها عنواناً لأهم إنجاز وطني حققه شعب فلسطين في تاريخه النضالي، فإن المساس بالمنظمة يمس مباشرة مصائر عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين ارتبطت حياتهم اليومية بدوائرها ومؤسساتها المتعددة وبعثاتها التعليمية، كما يمس الخريطة السياسية لمجمل القوى والفصائل والأحزاب الفلسطينية، ومنها حركة "فتح" ذاتها، لما فيها من تناقضات بين

مواقف الكثير من قياديينها وكوادرها وعناصرها بالنسبة إلى المسار الذي يقوده رئيسها بالذات.

ولا ريب في أنه عندما يتم اللقاء حول هذا الموضوع، لتوضيح الصورة الراهنة بتحليلها واستشراف ملامح مستقبلها، ستكون الأبواب مشرعة لمقترحات متعددة بشأن الصيغة التي يجب اعتمادها لمجابهة الواقع الجديد بدءاً بإمكانات استرداد المنظمة، وصولاً إلى تأسيسية تجمع جديد، بميثاق جديد، وهيكلية جديدة، أو أية صيغة أخرى يقترحها العقل الفلسطيني، الذي أثبت قدرته الراسخة على استنباط الأساليب النضالية التي تتواءم وشروط العملية الصراعية الدائمة التغير والتطور.

ثمة عنصر آخر يمكن إضافته لتأكيد أهمية طرح هذه المسألة بالذات مدخلاً لتأسيس هيكلية نضالية جديدة. إنه يمكن في ما ستفرضه هذه المسألة موضوعياً من تواصل سياسي لا يلغي ما هو قائم من فعاليات ولا يستثنى من هو قادم من الجيل الجديد. وهكذا فإن مثل هذا اللقاء لن يكون انطلاقة من العدم، ولن يكون مجرد مجلس تنظير فكري لتأملات بعيدة عن أرض الواقع وما تزخر به من إمكانيات وآليات. وأخيراً، فنحن جميعاً، في القيادة الرسمية وفي المعارضة، سنجابه قريباً، وربما أسرع مما نتصور، استحقاقاً فرضته الاتفاقات حول مصير المنظمة النهائي، ويتعلق بتعهد عرفات عقد جلسة للمجلس الوطني لتعديل الميثاق في أي بند من بنوده يتعارض مع ما تم الاتفاق عليه حتى الآن. ولا بد بالتالي من موقف مدروس يأخذ في الاعتبار جميع الاحتمالات الممكنة وكيفية الرد عليها. وأؤكد هنا، وبصورة خاصة للإخوة في الفصائل المعارضة، فداحة ما قد يترتب من خطر على المصير الوطني، إذا ما اكتفوا بموقف مماثل للموقف الذي اتخذوه حيال اجتماع المجلس المركزي الذي انعقد عقب توقيع اتفاق "الإعلان" في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

ولا أجد من داع للفت أنظار الإخوة إلى ما في أيدي المعارضة من أوراق مهمة لعرقلة المخطط التصفوي لهذه المنظمة، ولا سيما ورقة لاجئي ١٩٤٨، أي مشكلة نصف الشعب الفلسطيني المقيم في الشتات، إضافة إلى ما سيفرضه اتفاق التطبيق من مشكلات وتناقضات، وفي مقدمها ما التزمته قيادة المنظمة من تحمل المسؤولية عن جميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها كي تضمن امتثالهم، وتمنع العنف، وتؤدب المخالفين.

ولا شك في أن هذه التناقضات والمشكلات، وغيرها مما هو واعد على الطريق في إطار ما تم الاتفاق عليه، تضع مصير منظمة التحرير الفلسطينية على مفترق مفاصلي.

إن هذه المنظمة، التي استطاعت الصمود والاستمرار على الرغم مما جابهته من تحديات وحروب هدفت إلى إسقاطها منذ لحظة ولادتها، باتت مهددة بالسقوط من الداخل. بل إن هناك من ينسب إلى آبا إيبين أنه قال يوم توقيع "اتفاق الإعلان" بدهشة وفرح: "من كان يتوقع أن تسقط القلعة من الداخل؟"، قاصداً منظمة التحرير الفلسطينية. هذا في الوقت الذي كان بعض الواهيمين في المنظمة يعبر عن فرحه ودهشته بالقول: "من كان يحلم أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية؟"، من دون تكليف نفسه عناء السؤال عما بقي من هذه المنظمة، شكلاً ومضموناً، بعد رسائل الاعتراف المتبادلة!

مع ذلك، لا بأس في محاولة البحث عن الحقيقة بين الرأيين المندهشين، بموضوعية وتجرد.

ولنبداً بمناقشة ما لدينا من الوثائق المعلنة، متجاوزين ما قد يكون هناك من اتفاقات أو تعهدات سرية لم ينكشف أمرها بعد، خصوصاً بعد الانعطاف الكلي لنهج الدبلوماسية من العلنية إلى السرية، بين قيادة المنظمة وحكومة إسرائيل. يذكر الكل أن قيادة المنظمة، بعد سجال طويل مع حكومة واشنطن، رضخت أما الإصرار الإسرائيلي على رفض التفاوض المباشر مع م. ت. ف. أو مع أي فلسطيني من القدس أو خارج الأرض المحتلة، كما قبلت بالتعامل مع مؤتمر مدريد من خلال ما سمي المظلة الأردنية.

ولم يكن سراً أن هذه القيادة، وخصوصاً رئيسها ياسر عرفات، سعت بكل ما في وسعها لتطوير هذه الصيغة منذ الجولة الأولى لمفاوضات واشنطن، من دون جدوى. وكان هذا السعي مطلوباً وضرورياً لتثبيت الهوية الوطنية الفلسطينية، وليس رفضاً للمشاركة الأردنية - الفلسطينية.

هكذا كان فهمنا وتقديرنا لما كان يبدو من تصلب عرفات خلال الجولات التفاوضية الأولى وتمسكه بالثوابت الفلسطينية التي حددها المجلس الوطني. وعندما خفت هواجس عرفات من المظلة الأردنية، بفتح طريق الاتصال المباشر بينه وبين فريقه المفاوض، بمعزل عن عمان، أطلقت عليه هواجس "القيادة

البديلة"، وهي أيضاً هواجس مشروعة، أو هكذا فهمها بعضنا في القيادة، من منطلق ضرورة الربط بين مصائر الفلسطينيين بمعزل عن أماكن وجودهم داخل الأرض المحتلة وخارجها، الأمر الذي لا يمكن تأمينه إلا من خلال قيادة منظمة التحرير، ممثلة وحدة شعب فلسطين ووحدة قضيته بأبعادها كافة.

لكن ما من أحد في هذه القيادة، باستثناء عرفات وحفنة ممن اختارهم، كان يعلم بأن ثمة محادثات أخرى تتم في السر بعيداً عن المسرح في واشنطن، إلى أن فوجيء الفريق الفلسطيني المفاوضات بأن هناك ما يشير إلى تناقضات في تصرفات القيادة، يعكسها الاختلاف بين التعليمات المتشددة التي يتلقاها، والمواقف القيادية المغايرة، كما تصله من الأميركيين، وكان ذلك سبب الأزمة التي سبقت إعلان اتفاق أوسلو، عندما تقدم أعضاء الوفد باستقلالاتهم من مواقعهم، في إثر محادثاتهم مع وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر وما اكتشفوه من تناقض.

ومما قاله لي أحدهم، وكنت ما أزال عضواً في اللجنة التنفيذية، والغضب مستبد به: "ماذا تفعلون بنا؟ تقولون لنا شيئاً، وتقولون للأمركان غير ذلك. إن كنتم على استعداد لمثل هذه التنازلات التي نسمع عنها، فأنتم أولى بتحمل مسؤوليتها، إن لم يكن بحكم موقعكم القيادي، فلوجودكم بعيداً عن جماهير شعبكم تحيط بكم فرق الحراسة المدججة بالسلاح!!" ولم أرد عليه كي لا أضاعف ألمه، فنحن أيضاً لم تكن تجارينا تختلف عما اكتشفه الأخ الغاضب، وخصوصاً في مؤتمرات التنسيق العربية، عندما كنا نفاجاً - كوفد فلسطيني - بأن ما نحمله من توصيات ومواقف أقرت في اللجنة التنفيذية كانت مغايرة، بل وربما مناقضة لما كان يصل إلى بعض العواصم العربية من رئيس المنظمة عبر أقنية أخرى. وكان هذا يؤدي إلى مشاهد مؤلمة من الحرج والارتباك. لقد حدث ذلك في دمشق، كما حدث في عمان، وشهدت بيروت قمة هذه المشاهد كلها عندما انبرى الأخ أبو اللطف لنفي أي وجود لأي مشروع اتفاق منفرد بين م. ت. ف. وإسرائيل. وكان ذلك قبل أسبوع من توقيع رسائل الاعتراف بين عرفات ورايين.

وفي اقتناعي، إن الإسرائيليين والأميركيين فهموا إشارات عرفات المتتالية، وأدركوا أن المفتاح في يده، وأنه لا بد من إيجاد طريقة للتعامل معه ومع منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يبق أمامهم من مشكلة سوى إيجاد مخرج لرايين أمام

معارضيه من جهة، وأمام ذلك السجل المتراكم من تهمة "الإرهاب" الملصقة بالمنظمة وما في ميثاقها من مواد ترفضها إسرائيل، من جهة أخرى.

وكان المخرج في رسائل الاعتراف المتبادلة، والتي وصفها آبا إيبين بأنها سقوط للمنظمة من داخلها، واعتبرها عرفات نصراً مبيناً.

ولنقرأ معاً رسائل الاعتراف المتبادلة، بحثاً عن موقع الحقيقة بين الرأيين، وهي الرسائل التي تبادلها كل من عرفات ورايين، ثم عادا وأعلنا تمسكهما بها وبما ورد فيها من تعهدات، في اتفاق ٤ أيار/مايو ١٩٩٤.

ماذا في رسالة عرفات إلى رايين، والتي ذيلها قبل أن يوقعها، بكلمة "المخلص"؟

١- "تعترف" م. ت. ف. "بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن".

٢- "تقبل" م. ت. ف. "قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي ٢٤٢

و٣٣٨".

٣- "تلتزم م. ت. ف." عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الطرفين، مع الإعلان "أن جميع المسائل المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات".

٤- "وتعتبر" م. ت. ف. "أن توقيع إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ويفتح عهداً جديداً من التعايش السلمي خالياً من العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار. واستناداً إلى هذا، فإن م. ت. ف. تنبذ اللجوء إلى الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وستتحمل مسؤولية جميع عناصر وموظفي م. ت. ف. كي تضمن إذعانهم وتمنع الخروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين".

٥- "تؤكد" م. ت. ف. "أن بنود الميثاق [الوطني] الفلسطيني التي تنكر على إسرائيل حق الوجود، وفقراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة، ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن".

٦- "تتعهد" م. ت. ف. "بعرض التعديلات الضرورية المتعلقة بالميثاق

الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على موافقته الرسمية عليها".

هذا ما قدمه عرفات لإسرائيل وألزم نفسه به، فماذا أخذ من رايين في المقابل؟

يقول رايين في رسالة الرد التي لم يذيلها بكلمة "المخلص"، ما نصه:

”رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، أود أن أؤكد لكم أنه في ضوء التزامات م. ت. ف. الواردة في رسالتكم، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م. ت. ف. في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.“ (انتهى النص)

قبل كل شيء لا بد من الإشارة إلى أن اعتراف م. ت. ف. بإسرائيل يبقى ملزماً وغير قابل للرجوع عنه، وذلك وفق المادة السادسة من اتفاق مونتيفيديو لسنة ١٩٩٣، التي تشترط عدم الرجوع عن الاعتراف بالدول؛ والمنظمة ليست دولة. وهذه ورقة قانونية مهمة، في استطاعة رابين ومن سيخلفه الاعتماد عليها والتهديد بها عندما تدعو الحاجة.

كذلك، ومن الناحية القانونية، يدرك الطرف الإسرائيلي أن عرفات تجاوز في رسالته صلاحيات اللجنة التنفيذية، ولن يكون ما التزم به شرعياً وقانونياً من الناحية الفلسطينية إلا بعد إقراره في المجلس الوطني. ولذلك اشترط على عرفات أن يتعهد تحقيق ذلك ودعوة المجلس الوطني لإقراره، وإلغاء جميع ما يناقض ما التزمه في رسالة الاعتراف، وطبعاً، ما تلاها من اتفاقات.

وهذه كذلك، ورقة قانونية ثانية مهمة، سيعرف رابين ومن سيخلفه كيفية استعمالها في الضغط على عرفات وابتزاز المزيد من التنازلات. ويمكن في هذا المجال إضافة ملاحظة قانونية ثالثة لم ترد في رسائل الاعتراف بل في اتفاق ”الإعلان“، حيث الإشارة واضحة إلى أن المنظمة ستصبح في حكم الملغاة، وبالتالي يسقط الاعتراف بها فور قيام ”المجلس، الذي سيمثل سلطة الحكم الذاتي. هذا إلا إذا ارتأت حكومة إسرائيل غير ذلك، ووجدت أن في استمرار التعامل مع م. ت. ف. ما يفيدها في المضي في تنفيذ مخططاتها حتى المرحلة النهائية من المفاوضات.

وهذه أيضاً وأيضاً، ورقة ابتزاز ثالثة في يد إسرائيل التي ستعرف كيف تلعبها بدءاً بالعملية الانتخابية المرتقبة، وعند كل حدث صغير أو كبير تعتبره إسرائيل إخلالاً بالاتفاقات، حتى لو كان تصريحاً من النوع الاستهلاكي، مثل الذي صدر عن عرفات في جوهانسبرغ بشأن ”الجهاد“ لتحرير القدس!!

مع ذلك، وعلى الرغم من ذلك، نمضي صادقين وجادين في البحث عما أعطاه رابين في مقابل ما أخذه من عرفات.

لقد أعطى "اعترافاً بمنظمة التحرير الفلسطينية التي هي غير المنظمة التي أسسناها ورعينها بدمائنا لتحقيق أهدافنا الوطنية الشرعية. فبعد أن قبل عرفات بتجربتها من مضامينها كافة، بدءاً بميثاقها، ومروراً في كل ما صدر عنها من قرارات، بما في ذلك إعلان دولة فلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، قبل كذلك بتحويلها إلى مجرد أداة لتحقيق نقيض ما قامت من أجل تحقيقه.

هناك من يقول إننا أخذنا - ولو بصورة مواربة - لفظة "الشعب الفلسطيني"

التي كان الإسرائيليون يصرون على عدم استعمالها طوال جولات التفاوض في واشنطن. هذا صحيح، لكنه إنجاز عرفت إسرائيل كيف تجهز عليه وتفرغه من دلالاته كلها، من خلال اتفاق "الإعلان".

ولو كان غير ذلك لما كان متعذراً على رابين أن يرد على اعتراف عرفات بـ "حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن" باعتراف إسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني كذلك في الوجود في سلام وأمن، وبحقه في تقرير المصير.

في مقابل نبذ عرفات للإرهاب والعنف وتعهده تأديب المخالفين، هل كان كثيراً على رابين أن يعلن التزام إسرائيل القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة التي تتعلق بالعلاقات بين قوات الاحتلال من جهة والشعوب والأراضي المحتلة من جهة أخرى؟

إذا أردنا تلخيص هذه الصفقة بكلمات موجزة لقلنا إن عرفات أعطى حكومة إسرائيل ما أرادته، مع براءة ذمة من جميع ما ارتكبته في حق الشعب الفلسطيني من جرائم، مقرونة بتمنياته على العرب والمسلمين أن يفتحوا أمامها الأبواب كلها، والقبول بها، لا كدولة عادية من دول الشرق الأوسط، بل كدولة ذات امتيازات خاصة تفتح لها آفاق الهيمنة على هذه المنطقة.

استكمالاً للصورة المستقبلية وما تتوقعه إسرائيل من مهمات لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعترف رابين بها، لا بد من الاطلاع على بنود المادة السادسة مما سمي "اتفاق في شأن قطاع غزة ومنطقة أريحا"، الذي وقّع في القاهرة في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤، وهي المادة المعنية بصلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها، وسنجزىء منها ما يمس موضوعنا.

تنص الفقرة ٢ - أ على ما يلي:

”طبقاً لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصلين وممارسة وظائف دبلوماسية.“

إن ما في الفقرة من وضوح صارخ ليعني من أن تعليق عليها؛ إذ لم تترك إسرائيل لهذه السلطة من منفذ واحد يمكنها الإيحاء من خلاله بأنها تمثل دولة، أو حتى مشروع دولة ممكنة.

وكي لا تترك إسرائيل لمن قرأ هذه الفقرة أية فرصة للوهم بأن ما جردت السلطة الفلسطينية منه في هذا المجال سيبقى متاحاً لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تمارسه، جاءت فوراً ومباشرة بعد هذه الفقرة، بالفقرة ب التي تنص على ما يلي:

”مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة، لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في الحالات الآتية فقط:

١- اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق الرقم ٤ لهذا الاتفاق [الملاحق لم تنشر بعد].

٢- اتفاقات مع بلدان مانحة للمعونات بغرض تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تقديم العون إلى السلطة الفلسطينية.

٣- الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق الرقم ٤ لإعلان المبادئ أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الطرف.

٤- الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية.“

إن في هذه الفقرة من المكر والخبث الإسرائيلي ما لا يعادله إلا ما في الجانب الفلسطيني من جهل أو تواطؤ، وكم كنت أتمنى لو كان في الإمكان تفادي صفة التواطؤ.

فبعد أن جردت إسرائيل السلطة الفلسطينية من جميع العلاقات الخارجية، خشية ما توحى ممارسة هذه العلاقات به من ملامح الدولة، أو مشروع الدولة، أوكلت

إلى منظمة التحرير الفلسطينية (التي اعترفت بها) القيام بدور السمسار لهذه السلطة، وفي إطار محدد، لأن مستقبل السلطة هو الذي يعينها، وتريد التحكم فيه، لا مستقبل هذه المنظمة السائر نحو السقوط أو الإسقاط. وهذا ما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه من أن إسرائيل لم تكثف بتفريغ م. ت. ف. من مضامينها، قبل الاعتراف بها، لكنها اشترطت أيضاً بقاءها لتأدية ما بقي عليها من أدوار، تنكشف بالتدرج كلما تقدم هذا المسار التفاوضي في منحاه الراهن.

والسؤال المؤلم الذي يطرح نفسه يدور حول ما بقي من دور للدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في مجال العلاقات الخارجية. وقد قيل على لسان رئيسها الأخ أبو اللطف إنها باقية في تونس؟ لكن... من أين ستلقى توجيهاتها؟ من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أن من ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا؟ وهل ستستلهم الدائرة السياسية ميثاق المنظمة في إرشاداتها وتحركاتها، أم بنود اتفاق إعلان المبادئ واتفاق غزة أريحا أولاً؟ وهل سيقوم سفراء المنظمة ورؤساء بعثاتها بتنفيذ ما رسمه اتفاق ٤ أيار/مايو لهم، أي اتفاق القاهرة، أم سيمضون في متابعة نضالهم من أجل الحقوق الوطنية الأساسية لشعب فلسطين؟ ترى، هل سيكون في استطاعتهم أن يفعلوا ذلك من دون المساس بما وقعه رئيسهم من اتفاقات؟ وإذا فعلوا ذلك، فما هو مصيرهم؟ أو بالأحرى، ماذا سيكون مصير صاحب الرئاسة، رئاسة السلطة ورئاسة المنظمة؟

من الممكن إثارة العشرات من أسئلة طرحتها المتغيرات التي تتحول إلى وقائع جديدة، وذات الصلة المباشرة بمنظمة التحرير ومصيرها. هذه المنظمة، الفريدة في نوعها فرادة قضية فلسطين وتعقيداتها، إذ كانت إطاراً لحركة نضالية، ووعاء لترات شعب وهويته الحضارية، ومرجعية قراره، كانت جميع ما يرمز الوطن إليه، لكن بأرض مصادرة محتلة.

هذا كله يخضع لعملية تغيير جذرية، بعد انقلاب القيادة باتفاقها مع العدو والإذعان لشروطه، فأصبحت المنظمة رهينة عرفات وعرفات رهينة اتفاقاته. في غد قريب جداً، ربما بدأ، عندما ينتهي موسم الأفراح المفتعلة والانتصارات الوهمية، سيكتشف عرفات ومن معه، أنهم زجوا برؤوسهم بين مطرقة إسرائيلية لا ترحم وسندان فلسطيني لن يلين، وأنهم أمام واحد من خيارين: إما المضي في سياسة

التنازلات حتى نهاية المطاف، وإما مصير ذكر النحل الذي طالما أشار عرفات نفسه إليه وأعرب عن قلقه الشديد منه، وكلاهما شر مستطير.

إنه المأزق فعلاً. وعلى الرغم من أن عرفات وصحبه يتحملون مسؤولية إيقاعنا في هذه الحفرة، فإن هذا لا يعفينا كلنا من واجب تحمل مسؤولية النضال للخروج منها، من منطلق الوعي الدائم بأن صراعنا الأساسي مع إسرائيل، التي لن تفلت هي الأخرى من تناقضات ما طرأ على ساحتها.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>